و اقع البيئة الأمنية في منطقة المتوسط -دراسة تحليلية لانعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على استقرار البيئة الأمنية المتوسطية-

The reality of the securityenvironment in the Mediterraneanregion - an analyticalstudy of the repercussions of the phenomenon of illegal immigration on the stability of the Mediterraneansecurityenvironment-

ط. د. صبيان محمد*

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان(الجزائر)

mohammed.sebiane@univ-tlemcen.dz

مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية

أ. د. طاشمة بومدين

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

boumediene.tachema@univ-tlemcen.dz

مخبر حقوق الإنسان والحريات الأساسية

تاريخ الإستلام:19/ 10/ 2022	تاريخ المراجعة: 24 /10/ 2022	تاريخ النشر:30/12/2022

****

ملخص

شهدت منطقة المتوسط خلال العقد الأخير من القرن 21 حالة من التوترات، ولدتها مجموعة من التهديدات الأمنية التي أثرت على استقرار البيئة الأمنية للمنطقة، ولعل أهمها ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي شكلت أزمة متداولة على الصعيد الدولي بشكل عام والمنطقة المتوسطية بشكل خاص، ففي ظل تراكم الأزمات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، المتوالية واللامتناهية على مستوى الضفة الجنوبية للمتوسط وغياب الآليات الرشيدة لمعالجتها، وبالمقارنة مع حالة الاستقرار التي تميز الضفة الشمالية للمتوسط، كلها عوامل أدت إلى استمرارية ديناميكية ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهو ما من شأنه أن يساهم في تطور معدلات

*ط. د. صبيان محمدmohammed.sebiane@univ-tlemcen.dz

الجريمة المنظمة في إقليم المتوسط، الأمر الذي يستدعي إعادة هندسة آليات واستراتيجيات رشيدة وملائمة لمعالجة ظاهرة الهجرة المخالفة للقوانين والتشريعات، ومواجهة مختلف التحديات الأمنية الراهنة والمستقبلية.

الكلمات المفتاحية: منطقة المتوسط، التهديدات الأمنية، البيئة الأمنية، الهجرة غير الشرعية، انعكاسات الهجرة غير الشرعية.

Abstract:

During the last decade of the 21 st century, the Mediterraneanregionwitnessed a state of tension, generated by a group of securitythreatsthataffected the stability of the securityenvironment in the region, perhaps the most important of whichwas the phenomenon of illegal immigration, whichconstituted a crisiscirculating at the international level in general and the Mediterraneanregion in particular, in light of the accumulation of crises the continuous and endlesspolitical, economic, and social issues at the level of the southernbank of the Mediterranean and the absence of rational mechanisms to addressit, in comparisonwith the state of stabilitythatcharacterizes the northernbank of the Mediterranean, are all factorsthat have led to the continuity of the dynamic of the phenomenon of illegal immigration, whichwouldcontribute to the development of organized crime rates in the Mediterraneanregion, which calls for re-engineering rational and appropriatemechanisms and strategies to address the phenomenon of immigration in violation of laws and regulations, and to confront the variouscurrent and future security challenges.

Keywords: Mediterraneanregion, Security threats, Security environment, Illegal immigration, Reflections of illegal immigration.

مقدمة

تكتسي البيئة الأمنية في إقليم المتوسط بضفتيه الشمالية والجنوبية بعدا مهما يعكس واقع التنمية في المنطقة، ولطالما شكلت المخرجات الكمية والنوعية اللامتناهية للبيئة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية معيارا أساسي لتحديد واقع البيئة الأمنية في المنطقة، فعلى مستوى الضفة الجنوبية للمتوسط شكلت التوترات السياسية والأزمات الاقتصادية المستمرة دافعا مباشرا لتوجه مجتمعاتها ولا سيما فئة الشباب إلى الهجرة نحو بيئة أكثر أمنا واستقرارا ولو بطرق غير شرعية، وقياسا بالانعكاسات التي تحملها ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي غالبا ما تمس باستقرار الأمن الوطني والإقليمي، لا سيما وأن هذه الظاهرة باتت تساهم في تنامي الجريمة والجريمة المنظمة بمختلف صورها وفي مقدمتها جريمة التهريب والاتجار بالبشر، وهو ما من شأنه أن ينعكس على تدني مستوى استقرار البيئة الأمنية لإقليم المتوسط.

إشكالية الدراسة

بهدف تحليل موضوع دراستنا اتجهنا إلى طرح الإشكالية التالية: **"ماهي انعكاسات ظاهرة الهجرة غيرالشرعية على البيئة الأمنية في منطقة المتوسط؟"**

فرضيات الدراسة

وقصد معالجة الإشكالية العامة للدراسة ارتأينا إلى صياغة الفرضيات التالية، كتفسير أولي لمدى تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الاستقرار الأمني في منطقة المتوسط:

1. تتحدد انعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على البيئة الأمنية لدول المتوسط قياسا بمدى تأثير مخرجاتها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية.
2. يرتبط تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إقليم المتوسط بأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية.
3. توجد علاقة تأثيروتأثر في مستويات التباين بين دول شمال وجنوب المتوسط أدت إلى استمرارية ديناميكية الهجرة غير الشرعيةفي إقليم المتوسط.
4. مناهج الدراسة

اعتمدنا في معالجة هذه الدراسة على ثلاثة مناهج تشمل كل من:

1. **المنهج التاريخي:**باعتباره منهجا معتمدا في دراسة وتحليل الظواهر الاجتماعية عبر مراحلها المختلفة، سنحاول توظيفه من خلال تحليلنا لبعض المراحل التاريخية المتعلقة بواقع البيئة الأمنية في المتوسط وأيضا بانعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
2. **المنهج الإحصائي:** تم توظيف المنهج الإحصائي ضمن المناهج المعتمدة في معالجة الظاهرة محل الدراسة، ويرجع ذلك إلى كون هذا المنهج يساعد على تقديم تحليل كمي قائم على لغة الأرقام، وهو ما اعتمدناه في معالجة العناصر التالية للدراسة:

- مستويات التباين في بعض المجالات بين دول شمال وجنوب المتوسط ومدى تأثيرها على استمرارية ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- مستويات الارتباط بين المساهمين في تهريب المهاجرين والجرائم الأخرى.
- عدد الوفيات والمفقودين في صفوف المهاجرين في حوض المتوسط من 2015 إلى 2020.

3. **المنهج المقارن:** اعتمدنا المنهج المقارن أيضا وذلك لما له من أهمية في توضيح مستويات التباين بين دول الشمال والجنوب ولا سيما على مستوى المجالات التالية:

- القيام بوصف واقع البيئة الأمنية في منطقة المتوسط من خلال إجراء مقارنة توضح الاستقرار الأمني وأهم مشكلاته بين دول الشمال والجنوب.
- إجراء مقارنة بين بعض دول شمال وجنوب المتوسط من حيث إجمالي تعداد السكان، الزيادة السكانية، إجمالي الناتج المحلي، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بغرض معرفة مدى تأثير هذه العناصر على استمرارية ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وأن معالجة مستوى التباين القائم بين دول الشمال والجنوب من حيث العناصر السابقة الذكر يعد خطوة أساسية لكبح ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أهداف الدراسة

تحمل هذه الدراسة جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- تحليل واقع البيئة الأمنية في منطقة المتوسط، بالاعتماد على إجراء مقارنة لتحديد مستويات الاستقرار الأمني بين دول الشمال ودول الجنوب.
- تحديد أهم المخرجات التي تعكسها البيئة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لدول الجنوب، والتي تتمثل أساسا في ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- الوقوف على دراسة واقع الهجرة غير الشرعية من حيث مفهومها، أسبابها ودوافعها، وانعكاساتها على مستوى البيئة الأمنية المتوسطية.
- إدراك وفهم مدى تأثير مستويات التباين السياسي،الاقتصادي والاجتماعي بين دول الشمال والجنوب على تباين البيئة الأمنية بين المنطقتين.
- تحديد كيف تؤثر إشكالية التحيز الغربي في صياغة مفهوم التنمية على تبعية دول الجنوب لدول الشمال، وهو السبب الحقيقي لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وفشل سبل معالجتها.
- صياغة المعايير التي على أساسها تصنف الهجرة غير الشرعية كتهديد للبيئة الأمنية المتوسطية والتي تحدد بناء على انعكاساتها على الأمن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والصحي.

تقسيم الدراسة

قصد معالجة إشكالية البحث والتأكد من مدى موضوعية الفرضيات، قمنا بتقسيم هذه الدراسة وفق الصياغة التالية:

1. **و اقع البيئة الأمنية في منطقة المتوسط**
2. **مفهوم الهجرة غير الشرعية، أسبابها ودو افعها**
3. **انعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على البيئة الأمنية في المتوسط**

1. و اقع البيئة الأمنية في منطقة المتوسط

لطالما شكل الإقليم المتوسطي منطقة استراتيجية وبيئة ملائمة لبناء تعاون وتقارب إقليمي لا سيما في المجال الاقتصادي، السياسي، والأمني، إلا أنه نتيجة لما عكسته وما قد تعكسه بعض المتغيرات التي تشكل تهديدا للأمن الوطني خاصة والإقليمي عامة،أثرت على الاستقرار السياسي والأمني، الاقتصادي ومنه الاجتماعي.

ويمكن تصنيف البيئة الأمنية لمنطقة المتوسط إلى مستويين، مستوى يتميز بطابع الاستقرار تحدده معايير ومؤشرات سياسية، اقتصادية واجتماعية على صعيد الضفة الشمالية للمتوسط التي تضم معظم الدول الرائدة والمتقدمة في مجال التنمية، ومستوى ثاني تعكسه الضفة الجنوبية والتي تشهد حالة من التوترات والاضطرابات أدت إلى شيوع النزاعات المسلحة،وبالتالي غياب الاستقرار السياسي والأمني على مستوى مناطق النزاع مشكلة تهديدا أمنيا لدول الجوار خاصة وإقليم المتوسط عامة، وعليه سنحاول الوقوف على واقع البيئة الأمنية للمتوسط، بالتركيز على الضفة الجنوبية باعتبارها تمثل المنطقة التي تشكل مصدرا للتهديدات الأمنية لإقليم المتوسط.

1.1 و اقع البيئة الأمنية على مستوى الضفة الشمالية

تمثل الضفة الشمالية للمتوسط البيئة الأكثر استقرارا باعتبار أن معظم دول هذه المنطقة تصنف ضمن مسار الدول المتقدمة والرائدة في مجال التنمية، ومن بين العوامل المساهمة في نجاح دول شمال المتوسط وقدرتها على ضمان الاستقرار واستمراريته على مستوى جميع المجالات يعود في الغالب لمستوى القدرات المحلية،فدول الشمال تمثل النموذج المثالي في تكريس واحترام مبادئ الديمقراطية وهو ما ينعكس على تمتع مؤسساتها الرسمية المركزية واللامركزية والغير الرسمية وعلى رأسها المجتمع المدني بالقدرة على ترشيد السياسات العامة، وبالتالي القدرة على تحويل المدخلات إلى مخرجات تحقق الرضاء.

أيضا من بين نقاط قوة هذه الدول يكمن في التكتلات السياسية والاقتصادية وفعاليتها على المستويين الإقليمي والدولي، وهنا نشير إلى الإتحاد الأوروبي الذي يمثل إحدى أهم المؤسسات المساهمة في ضمان الاستقرار السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي ومنه الأمني والعمل على تنمية وترشيد هذه القطاعات ومواجهة التحديات التي تهدد الأمن الإقليمي، هذا بالإضافة إلى عامل الانتماء والنفوذ على مستوى كبرى المؤسسات الدولية السياسية الأمنية والاقتصادية، والتي غالبا ما تسعى لخدمة مصالح الدول المتقدة ومن بينها دول شمال المتوسط.

كل هذه العوامل كان لها الأثر المباشر في جعل منطقة شمال المتوسط بيئة أكثر امنا واستقرارا بالرغم من بعض الأزمات التي مستها في السنوات الأخيرة أهمها أزمة شرق المتوسط التي كان طرفا الصراع المباشر فيها كل من تركيا واليونان بهدف السيطرة على حقول الغاز والنفط المكتشفة منذ العام 2010 من قبل هيئة المسح الجيولوجية الأمريكية،والتي أصدرت تقريرا يفيد باكتشاف ما يقدر ب 3455 مليار متر مكعب من الغاز و1.7 مليار برميل من النفط،وهو ما أشعل حدة الصراع بين الطرفين والذي شكل تهديدا لمستقبل الأمن والسلم الإقليمي والدولي(الصياد، البستاني، و دبل ، 2021).

من جهة أخرى وبحكم التقارب الجغرافي بين دول الشمال ودول الجنوب، هذه الأخيرة التي تشهد حالة من الأزمات لا سيما الأمنية على مستوى ليبيا وسوريا، والاقتصادية على مستوى المغرب العربي باتت تشكل مصدر طرد لمجتمعاتها المحلية التي لجأت إلى اتخاذ الهجرة ولو بطرق غير شرعية كسبيل للبحث عن ملاذ آمن، وهو ما شكل في نظر دول الشمال ظاهرة تهدد أمنها بحكم أنها تمثل وسيلة مثالية للجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية لممارسة أعمالها العابرة للحدود.

1.2 و اقع البيئة الأمنية على مستوى الضفة الجنوبية

يعود تصنيف الضفة الجنوبية للمتوسط كمصدر للتهديدات الأمنية الإقليمية إلى عدة اعتبارات أهمها، انعكاسات الأزمات السياسية الأمنية على مستوى شرق المتوسط وتحديدا واقع الصراع المستمر في سوريا، وأيضا على مستوى غرب المتوسط وهنا نتحدث عن الأزمة الليبية التي تعدت عقدا من الزمن. فبالنظر لهذه الاعتبارات من البديهي أن تتحول مناطق النزاع إلى بيئة خصبة لممارسة مختلف أشكال الجريمة والجريمة المنظمة واستقطاب التنظيمات الإرهابية، باعتبار أن مناطق النزاعات المسلحة تشكل البيئة المناسبة لاستقرارها وممارسة جرائمها، وبالتالي فكل هذه العوامل تدفع بمجتمعات هذه الدول إلى البحث عن بيئة أكثر استقرارا وأمنا، وهنا لا بد من الحديث عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تشكل الوسيلة المناسبة لمجتمعات الدول المتخلفة وحتى السائرة في طريق النمو لمواجهة تبعات الصراعات السياسية والأزمات الاقتصادية، ومن جهة أخرى فإن هذه الظاهرة تمتد حتى لمستوى الدول الأكثر أمنا واستقرارا كدول المغرب العربي لأسباب غالبا ما تكون اقتصادية واجتماعية.وانطلاقا مما سبق، سنحاول التطرق لأهم أشكال التهديدات الأمنية على مستوى الضفة الجنوبية للمتوسطعلى النحو التالي:

1.2.1 ظاهرة الإرهاب

يمكن النظر إلى مصطلح الإرهاب على أنه كل العمليات والممارسات التي تشكل تهديدا للاستقرار الأمني، وقد عرف وزير الدفاع السابق للولايات المتحدة الأمريكية **روبرت مكنمارا** الأمن بأنه "يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ظل حماية مضمونة" ويضيف قائلا " إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد

مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات في كافة المجالات"(سحنين و ولد الصديق، 2021، الصفحات 476-477).

أما مفهوم الإرهاب فقد تم تعريفه من قبل الفقيه **إيريك دافيد** بأنه "هو كل عمل من أعمال العنف المسلح يرتكب من أجل هدف سياسي أو اجتماعي أو مذهبي أو ديني بالانتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني التي يحضر استخدام الوسائل الوحشية والبربرية، أو مهاجمة الضحايا الأبرياء، أو مهاجمة أهداف معينة دون أية ضرورة عسكرية"(الحمزة و العاقل، 2020، صفحة 414).

ومن بين أهم التنظيمات الإرهابية في الضفة الجنوبية الغربية للمتوسط (منطقة المغرب العربي) نجد كل من: "جماعة الهجرة والتكفير، تنظيم القاعدة، حركة التوحيد والجهاد، أنصار الشريعة في ليبيا، وتنظيم الدولة الإسلامية أو ما يعرف بداعش"(سعودي، 2020، صفحة 277).

وبحكم النزاع السياسي القائم في ليبيا فإنها أصبحت بيئة مثالية لاستقطاب واستقرار هذه التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم داعش وأنصار الشريعة، وامتدادها وسيطرة معسكراتها على معظم المدن الليبية كبنغازي، طرابلس، الزاوية، أجدابيا، سبها، سرت، وصبراطة، ومنه السيطرة على المنشئات والموارد الاقتصادية كالموانئ ومواقع النفط. (بن بتقة، 2018، صفحة 83)وبحسب تقارير صادرة عن المركز الليبي لدراسات الإرهاب فإن حوالي 10000 مقاتل أجنبي متواجد بالأراضي الليبية 70بالمائة منهم ينتمون لتنظيم داعش(بوكليخة، 2017، صفحة 182).

1.2.2 الجريمة المنظمة

وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة الجريمة المنظمة بأنها "جماعة ذات هيكل تنظيمي تتألف من ثلاثة أشخاص فأكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المحرمة من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"(بن عمارة، 2016، صفحة 10).

إذن فبالنظر لغياب الاستقرار الذي تشهده بعض دول جنوب المتوسط كسوريا وليبيا، وبحكم التقارب الجغرافي مع باقي دول المنطقة، هنا يمكن القول بأن مركز الأزمة أصبح يشكل مصدرا للتخطيط والممارسة للجرائم التي يمكن تصنيفها ضمن خانة الجريمة المنظمة والتي يمس خطرها البعد الاقتصادي، الاجتماعي والأمني لدول إقليم المتوسط.

1.2.3 الهجرة غير الشرعية

تشكل الهجرة غير الشرعية أحد اكثر الظواهر الاجتماعية شيوعا في إقليم المتوسط، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات أهمها التقارب الجغرافي بين دول الجنوب ودول الشمال، وأيضا إلى الوضع الراهن على مستوى الضفة الجنوبية لا سيما ما تعلق بالتوترات السياسية والأمنية، وكذلك التأزم الاقتصادي والاجتماعي الذي لم تسلم منه حتى الدول التي تشهد حالة من الاستقرار

السياسي والأمني كبعض دول المغرب العربي، التي نتيجة لعوامل محلية ودولية دخلت في حالة من الجمود الاقتصادي الذي كانت تبعاته سلبية على المحيط الاجتماعي، وبالتالي فقد شكلت مختلف تلك العوامل السالفة الذكر الدافع لتبني فكرة الهجرة غير الشرعية.

وتكمن خطورة الهجرة غير الشرعية في انعكاساتها التي تحمل أبعادا وطنية، وإقليمية والتي غالبا ما تهدد الأمن العام بجميع جوانبه، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والصحية، ومن هذا المنطلق سنحاول الوقوف على مدى تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على البيئة الأمنية للمتوسط من خلال مضمون الإطار الثاني للدراسة.

2. مفهوم الهجرة غير الشرعية، أسبابها ودوافعها

الهجرة غير الشرعية، الهجرة السرية أو الهجرة المخالفة للقوانين والتشريعات،كلها مصطلحات تعبر عن ظاهرة باتت تشكل أكبر أزمة يشهدها المتوسط وبشكل مستمر ومتزايد في ضل فشل السياسات الإقليمية في معالجة تنامي هذه الظاهرة، وعليه سنحاول من خلال سياق هذا المحور التعريف بظاهرة الهجرة غير الشرعية، ثم سنركز أيضا على أسبابها ودوافعها.

2.1مفهوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية

إن السعي لقراءة مفهوم الظاهرة قراءة علمية يأتي كخطوة للتعريف بالظاهرة والوقوف على أسبابها ودوافعها، فهذه العناصر توضح مدى تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على البيئة الأمنية للمنطقة. وبداية سنحاول تقديم تعريف اصطلاحي لكل من الهجرة والمهاجر، ثم ننتقل إلى التعريف بمفهوم الهجرة غير الشرعية على النحو التالي:

2.1.1تعريف الهجرة

يعرفها قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بأنها "الهجرة شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع في ذلك تبدل في محل الإقامة"،أما من الناحية القانونية فالهجرة كما ينظر إليها القانون الدولي العام تتمثل في انتقال الأفراد من بلد لآخر بغرض الإقامة فيها بشكل دائم، حيث تخضع للتشريعات الداخلية المتمثلة في أن لكل دولة قوانين تنظم بموجبها الهجرة من إقليمها وإليه، كم لها صلة بالقانون الدولي والمتعلقة بمجموعة الإجراءات المنظمة لحقوق وواجبات الأفراد المهاجرين وعلاقتهم بالدول المهاجر منها والمهاجر إليها(مشاور و شنافي، 2018، الصفحات 195-196).

2.1.2تعريف المهاجر

وقد عرفته وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة والمعروفة باسم المنظمة الدولية للهجرة بأنه "أي فرد يتحرك أو انتقل عبر حدود دولية أوز داخل دولة بعيدا عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن: الحالة القانونية للفرد، سواء أكان التنقل طوعا أو قسرا، أسباب التحرك، ومدة المكوث"(الأمم المتحدة).

2.1.3تعريف الهجرة غير الشرعية

تعرف الهجرة غير الشرعية وفقا للدليل الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة سنة 2011 بأنها الهجرة التي تتعارض مع القواعد التنظيمية لكل من دول المصدر، العبور، والمقصد. فبالنسبة لدول المقصد يعد المهاجر غير شرعي في حالة دخوله البلد أو مكوثه فيه أو ممارسته لعمل أو مهنة ما دون التوفر على الوثائق الضرورية لذلك، أما بالنسبة لدول المصدر فيعتبر المهاجر غير شرعي في حالة عبوره الحدود الإقليمية لبلده دون جواز سفر أو دون التوفر على وثيقة سارية المفعول، أو في حالة عدم استجابته للإجراءات الإدارية المتطلبة لمغادرة وطنه،وهناك من الاتجاهات من يقتصر صفة المهاجرين غير الشرعيين على الأفراد المهاجرين عن طريق عمليات التهريب أو المتاجرة بالبشر(تسعديت، 2020، صفحة 172).

إذن بالرغم من وجود نوع من التباين في ضبط صفة المهاجر غير الشرعي ولا سيما بين دول المصدر ودول المقصد، إلا أن هناك إجماع على أن الهجرة غير الشرعية هي التي تتم وفق طرق مخالفة للقوانين والتشريعات المعمول بها في عملية تنظيم الهجرة.

2.2بعض المفاهيم المتداخلة مع مصطلح الهجرة غير الشرعية

من بين الإشكالات التي قد تواجه الباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية هو التداخل بين المفاهيم التي لها علاقة بموضوع البحث، والهجرة غير الشرعية واحدة من الظواهر التي تتداخل معها بعض المفاهيم الأخرى نذكرها فيما يلي:

2.2.1اللجوء والهجرة غير الشرعية

قياسا بما نصت عليه اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 فإنه يعتبر لاجئا كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته نتيجة الخوف من التعرض للاضطهاد بسبب جنسيته، أو جنسه، أو دينه، أو عرقه، أو انتماءاته الاجتماعية وآرائه السياسية، وليس له استطاعة أو إرادة بأن يكون تحت حماية بلده بسبب ذلك الخوف، كما يعتبر لاجئا كل شخص ليست له جنسية ويستقر خارج بلد إقامته المعتادة بسبب تلك الأحداث التي سلف ذكرها(دخالة، 2014، صفحة 128).

إذن من خلال المقارنة بين المفهومين نجد أن كلاهما تجمعهما صفة المهاجر، إلا أن اللجوء يخص فئة المهاجرين ممن يتعرضون للاضطهاد لأسباب عديدة وبالتالي له مبرراته، بينما الهجرة غير الشرعية فهي تقع على عموم الفئات بمن فيهم الأفراد المتمتعين بحقوقهم الأمنية على مستوى بلدهم، وأيضا الأفراد المتعرضين لخطر الاضطهاد، غير أن الواقع يثبت أن الهجرة غير الشرعية أصبحت تعد وسيلة حتمية لاكتساب صفة اللاجئ.

2.2.2الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية

وفقا للمادة 03 الفقرة أمن البرتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة المتاجرة بالبشر المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدولية المنعقدة في 15 نوفمبر 2000، فإن مصطلح الإتجار بالبشر يعني تنقيل الأشخاص قسرا من خلال التهديد بالقوة أو استخدام كل الأساليب التي تتعارض مع حقوق الإنسان كالاحتيال، الخداع، الاختطاف، استغلال السلطة،

وغيرها من الممارسات الغير مشروعة قصد استغلالهم لأغراض غالبة ما تتعلق بممارسة الدعارة، الاسترقاق، ونزع الأعضاء.(بلجبل، 2013، صفحة 45)

إذن نلاحظ أن عملية الإتجار بالبشر تقع عليها صفة التهجير الغير شرعي كونها تتخذ من الهجرة المخالفة للتشريع وسيلة لممارسة هذا النوع من التجارة المحرمة دوليا، غير أن المهاجر غير الشرعي لا يقع تحت طائلة التهديد والقسر وإنما يقبل على هذه العملية من منطلق إرادته وحريته، كما لا يقع تحت طائلة الاستغلال لجهات معينة، إلا أنه بالنظر لكون الهجرة غير الشرعية أصبحت تقع تحت سيطرة وتنظيم عصابات إجرامية وما تحمله من مخاطر تجعلها تصنف ضمن خانة المتاجرة بالبشر.

2.3أسباب ودو افع الهجرة غير الشرعية

يمكن تحديدها في عوامل طرد وعوامل جذب متعلقة بالبيئة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية لكل من دول المصدر ودول المقصد وهو ما سنحاول توضيحه فيما يلي:

2.3.1بالنسبة لدو افع الطرد

وهي التي ولدتها عوامل عديدة على مستوى الضفة الجنوبية للمتوسط مرتبطة خصوصا بالجانب السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي، فدخول بعض دول الجنوب وعلى رأسها ليبيا وسوريا في أزمات سياسية وأمنية مستمرة جعل منها منطقة غير آمنة وبالتالي غير آهلة للاستقرار.

ففي الجنوب الغربي للمتوسط وتحديدا ليبيا ومنذ دخولها في أزمة أمنية امتدت لأزيد من عشر سنوات مست بالدرجة الأولى الأمن الإنساني نتيجة النزاع المسلح الذي شكل الصراع القبلي محركه المباشر، فتشير التقارير إلى أن ما يقدر ب 50000 قتيل هو عدد ضحايا الأزمة الليبية مند بدايتها، وهو ما دفع مواطني المنطقة إلى البحث عن وجهة أخرى تتوفر على متطلبات الأمن والاستقرار مستغلين الهجرة غير الشرعية كوسيلة حتمية لتجنب الوضع الراهن محليا، حيث أفادت تقارير للأمم المتحدة أن حوالي 30000 شخص يتخذون من ليبيا معبرا للهجرة، بينما أفادت إيطاليا أن ما يقدر ب 750000 مهاجر قدم إلى إيطاليا من ليبيا سنة 2013، وقد صرح جوزي مانويل باروزو بأن ما يعادل 96 بالمائة من المهاجرين مصدرها ليبيا نتيجة انعكاسات النزاع الأمني في الدولة(بوكليخة، 2017، الصفحات 179-181).

وفي الجنوب الشرقي للمتوسط وتحديدا سوريا فلا يكاد الوضع يختلف عن سابقه، فتبعات الفشل في التوصل إلى حل سياسي سلمي زاد من حدة الصراع وهو ما نتج عنه غياب تام للأمن العام في المنطقة، ووفقا لتقارير صادرة عن الأمم المتحدة فقد أدى النزاع في سوريا مند بدايته إلى سقوط ما يزيد عن 387000 قتيل، ناهيك عن تدمير البنى التحتية والمنشئات الاقتصادية، إضافة إلى تشريد أكثر من 6000000 مواطن سوري داخل البلاد وتهجير ما يزيد عن 5000000 سوري خارج البلاد(الحرة، 2021).

أما بالنسبة لبعض دول شمال إفريقيا كالجزائر، مصر، تونس، والمغرب، فبالرغم من حالة الاستقرار السياسي والأمني الذي تشهده إلا أنها باتت تشكل مصدرا للمهاجرين غير الشرعيين،ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة ناتجة عن التأزم الاقتصادي والاجتماعي وفي مقدمتها ظاهرة البطالة التي تمس بدرجة أكبر فئة الشباب ولا سيما نخبة الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد، والذي قد يعود إلى عدم توافق مخرجات الجامعة مع سوق العمل الذي غالبا ما يغطيه القطاع العام بينما يبقى القطاع الخاص يؤدي دورا بسيطا من حيث توفير مناصب الشغل واستقطاب رأس المال المعرفي.

ومما زاد من حدة هذا التأزم هو حلول الازمة الصحية العالمية المتمثلة في وباء كورونا وانعكاساتها على القطاع الاقتصادي نتيجة الجمود الذي أصاب قطاعات الصناعة، التجارة، الخدمات والمواصلات والذي شمل المؤسسات الكبرى وأيضا الصغيرة والمتوسطة المحلية والأجنبية، في ظل غياب استراتيجيات رشيدة قادرة على التنبؤ بالتحديات الراهنة والمستقبلية والتكيف مع مخرجاتها وفق ما يضمن الاستقرار الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.

2.3.2بالنسبة لدو افع الجذب

وهي التي تعكسها مستويات ومؤشرات التنمية والتطوير السياسي، الأمني، الاقتصادي، والاجتماعي، والذي يعود إلى قدرة المؤسسات باختلاف طابعها ومستوياتها على ترشيد السياسات العامة والاستجابة لمتطلبات المواطن، كما أن للنمو الديمغرافي دور كون أن دول الشمال تعرف عجزا من حيث الزيادة السكانية مقارنة بدول الجنوب، وهو ما يضع دول شمال المتوسط في حاجة إلى الطاقات البشرية ولا سيما فئة الشباب، وسنحاول إجراء مقارنة بين دول شمال وجنوب المتوسط من حيث الزيادة السكانية، الناتج المحلي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي، وفقا لتقارير البنك الدولي خلال سنة 2021.

الجدول رقم 01: يوضح إجمالي: تعداد السكان، الزيادة السكانية، الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج المحلي لدول: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، خلال سنة 2021(مجموعة البنك الدولي، 2021):

الدولة	إجمالي تعداد السكان	الزيادة السكانية	إجمالي الناتج المحلي/ بالدولار الأمريكي	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي/ بالدولار الأمريكي
فرنسا	67499349.00	0.20	2.94 تريليون	43518.50
إيطاليا	59066225.00	-0.60	2.10 تريليون	35551.30
إسبانيا	47326687.00	-0.10	1.43 تريليون	30115.70

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، الرابط: https://data.albankaldawli.org/country

الجدول رقم 02: يوضح إجمالي: تعداد السكان، الزيادة السكانية، الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج المحلي لدول: الجزائر، تونس، ليبيا خلال سنة 2021(مجموعة البنك الدولي، 2021):

الدولة	إجمالي تعداد السكان	الزيادة السكانية	إجمالي الناتج المحلي/ بالدولار الأمريكي	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي/ بالدولار الأمريكي
الجزائر	44616626.00	1.70	167.98 مليار	3765.00
تونس	11935764.00	1.00	46.84 مليار	3924.30
ليبيا	6958538.00	1.30	41.88 مليار	6018.40

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، الرابط: https://data.albankaldawli.org/country

من خلال المقارنة بين معطيات الجدول رقم 01 والجدول رقم 02 يتبين مستوى الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين دول الشمال ودول الجنوب، فمن الناحية الديمغرافية تشهد كل من فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا عجزا من حيث النمو السكاني بمعدل لا يتجاوز 0.20%مقارنة مع نمو في الزيادة السكانية لكل من الجزائر، تونس، وليبيا بمعدل يتجاوز 1.30%، بينما من حيث إجمالي الناتج المحلي فتفوق دول الشمال واضح وبنسب كبيرة بمعدل يزيد عن 2 تريليون دولار،وهو ما ينعكس على التحصيل الجيد لنصيب الفرد الأوروبي من إجمالي الناتج المحلي بمعدل يزيد عن ثلاثين ألف دولار. بينما في دول الجنوب فالناتج المحلي يبقى محدود حيث لا يتجاوز عتبة 160 مليار دولار مساهما بذلك في انخفاض وتدبدب مستوى تحصيل الأفراد بمعدل 3500 إلى 6000 دولار، وهذا إن دل عن شيء إنما يدل عن غياب التوازن بين النمو الديمغرافي والاقتصادي والذي يقابله استقرار بين هذين المتغيرين على مستوى دول الشمال.

إذن كل تلك العوامل التي سبق التطرق إليها شكلت مجموعة متراكمة من الدوافع التي كان لها التأثير المباشر وغير المباشر في الدفع بمواطني دول جنوب المتوسط بمختلف الأجناس والفئات العمرية والمستويات الثقافية في التوجه نحو الضفة الشمالية للمتوسط باعتماد كل الوسائل وفي مقدمتها الهجرة غير الشرعية عبر قوارب الموت، وعليه سنحاول توضيح أهم المسالك التي يعتمدها المهاجرين غير الشرعيين للعبور إلى الدول الأوروبية عبر البحر الأبيض المتوسط في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: خريطة توضح أهم المسالك التي يعتمدها المهاجرين غير الشرعيين في إقليم المتوسط 2020/2015

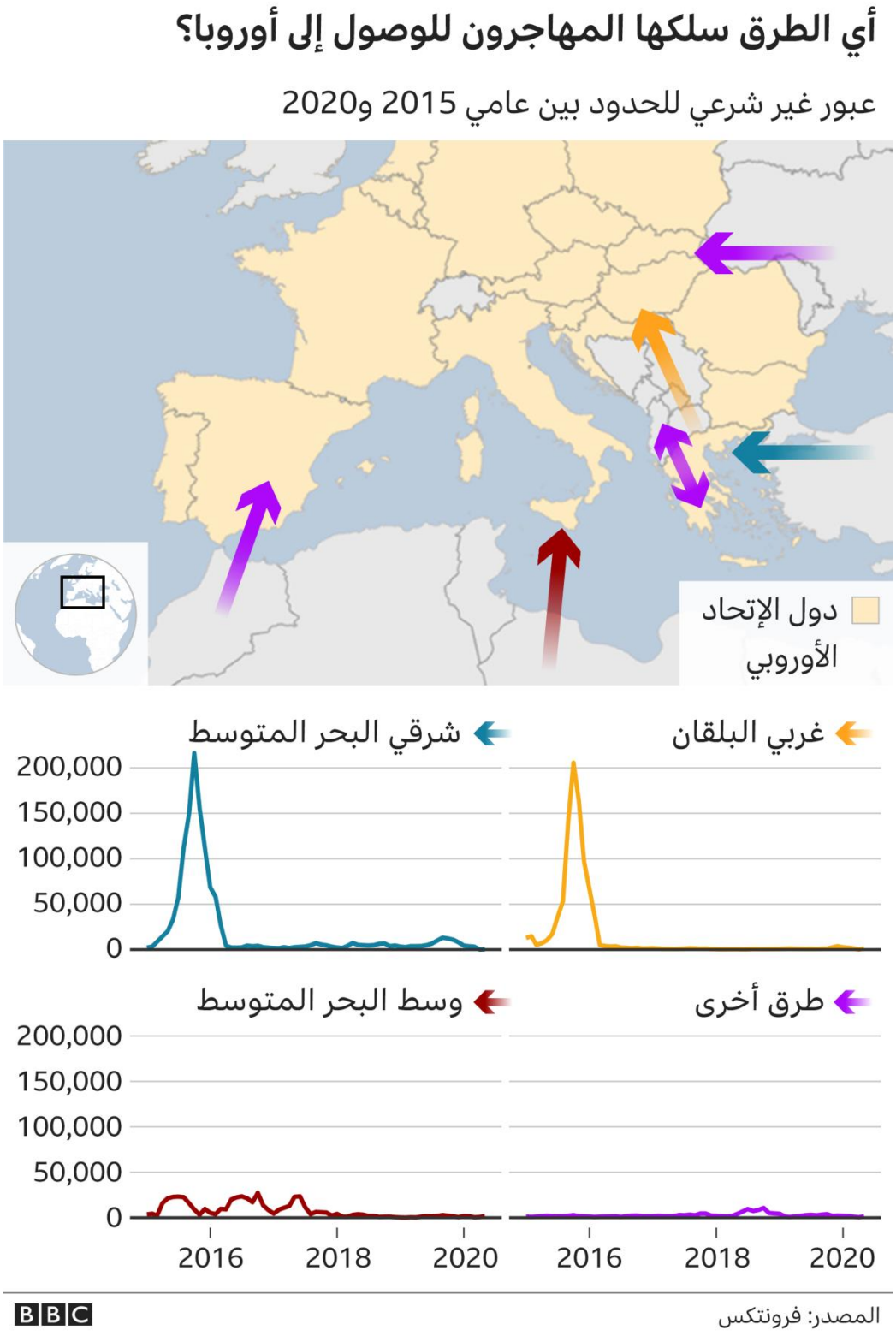

بناء على قراءتنا للشكل رقم 01 نجد أن هناك عدة مسالك رئيسية اعتمدهاالمهاجرون في العبور غير النظامي نحو دول شمال المتوسط خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020، ويأتي في مقدمتها المسلك الشرقي لضفة المتوسط وأيضا غربي البلقان حيث بلغ عدد المهاجرين عبر هذين الخطين خلال 2015 و2016 إلى حوالي 200.000 مهاجر خلال كل سنة وعادة ما يتجهون نحو السواحل اليونانية التي يتخذونها كبوابة للمرور إلى الدول الأوروبية الأخرى المصنفة ضمن مصاف الدول الأكثر استقرارا وتطورا، ويمكن إرجاع هذه الأعداد الكبيرة في صفوف المهاجرين إلى سلسلة الأزمات التي شهدتها منطقة جنوب شرق المتوسط ولعل أهمها الأزمة الأمنية في سوريا، بينما تراجع عدد المهاجرين عبر هذين الخطين إلى أقل من 50.000 مهاجر في السنة خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2020.

كما تعتبر منطقة وسط جنوب البحر المتوسط هي الأخرى أحد أهم المسالك المعتمدة في الهجرة والتي شكلت ليبيا المصدر الرئيسي لها نتيجة الأزمة السياسية والأمنية التي تشهدها، وقد بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين العابرينلهذا الخط من 2015 إلى 2017 حوالي 30.000 مهاجرأو يزيد عن ذلك خلال كل سنة، بينما تراجع العدد إلى أقل من 30.000 مهاجر في السنة خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2020، وغالبا ما تكون وجهة المهاجرين نحو جزيرة صقلية ومن ثم التنقل نحوإيطاليا.

ويضاف إلى ذلك العديد من المسالك الأخرى أهمها المسلك الغربي والذي تشكل منطقة جنوب غرب المتوسطمصدره الرئيسي ومنطقة العبور للعديد من المهاجرين المحليين وأيضا الوافدين من دول الساحل الإفريقي، وبالنظر للتقارب الجغرافي بين دول شمال وجنوب غرب المتوسط فغالبا ما تكون وجهة المهاجرين السواحل الإسبانية إما بغرض الاستقرار على مستوى إقليم هذه الأخيرة أو اعتمادها كمنطقة عبور لدول أوروبية أخرى وفي مقدمتها فرنسا، وقد قدر عدد المهاجرين عبر هذا الخط في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020 بحوالي 30.000 مهاجر أو ما يقل عن ذلك خلال كل سنة، وهي أرقام تعكسها عدة عوامل أهمها بعض التأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها منطقة الجنوب الغربي للمتوسط وغياب الاستراتيجيات الملائمة لمعالجتها.

انطلاقا مما سبق ذكره يمكن القول أن مستويات التباين بين دول شمال وجنوب المتوسط قد ساهمت في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة، وهو ما انعكس عنه ظهور العديد من الفجوات الأمنية على مستوى البحر الأبيض المتوسط في شكل مسالك وخطوط لتنقل المهاجرين غير الشرعيين، وما عكسته من تبعات أدت إلى حدوث فجوات أمنية سياسية واقتصادية واجتماعية وصحية على مستوى دول شمال وجنوب المتوسط.

3. انعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على البيئة الأمنية في المتوسط

إن المعيار الذي على أساسه يمكن تصنيف الهجرة غير الشرعية كتهديد للأمن الوطني والإقليمي لمنطقة المتوسط يتحدد بناء على الانعكاسات التي تخلفها هذه الظاهرة على مستوى البيئة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والصحية، سواء بالنسبة لدول المقصد أو دول المصدر، وهو ما سنتطرق إليه في هذه المرحلة.

3.1على المستوى السياسي

فقد عكست إشكالية تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجود مستوى من الفشل لدى صناع السياسة العامة على مستوى ضفتي المتوسط، فالتأخر في الوصول إلى استراتيجية كفيلة بمعالجة هذه الأزمة يمثل في حد ذاته أزمة سياسية من شأنها أن تؤدي إلى رهان الاستقرار السياسي على المدى القريب والبعيد غير المنظور، وهذا بناء على قراءتنا لأسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهنا نشير إلى دوافع الطرد الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن غياب الحوكمة في إدارة عملية التنمية السياسية والتبعية للاتجاه الغربي في توظيف مفهوم التنمية السياسية المتحيز لخدمة مصالح الدول المصنعة، وهو ما جعل من المؤسسات السياسية والإدارية عاجزة عن التكيف مع التحديات الراهنة والمستقبلية وبالتالي عدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات البيئة الخارجية، ما من شأنه أن ينعكس على فقدان الثقة في صناع القرار ويزيد من حدة الهجرة غير الشرعية وتبعاتها التي تمس بالأمن القومي والإقليمي.

أما على مستوى دول الشمال فقد بات يشكل التوافد الكبير للمهاجرين غير الشرعيين ولا سيما القادمين من مناطق النزاعات المسلحة في صورة اللاجئين تحديا أمنيا لدى صناع القرار، قياسا بما قد تعكسه هذه الأزمة من مخاطر تهدد البيئة الاجتماعية، الاقتصادية والصحية، وهو ما قد ينعكس بدرجة أولى على فشل القائمين على رسم السياسات العامة في التعامل مع مثل هكذا أزمات،وهذا ما دفع إلى ضرورة إعادة صياغة السياسة الأمنية الأوروبية لمواجهة مثل هكذا تحديات.

3.2 على المستوى الاقتصادي

إن الافتراض القائم على أن الهجرة غير الشرعية تصنف ضمن الظواهر التي تشكل تهديدا للأمن الاقتصادي على مستوى ضفتي المتوسط وبخاصة دول الجنوب مبني على اعتبارات علمية، لا سيما فيما يتعلق بدول المصدر التي باتت تشهد أزمة استنزاف مواردها البشرية أو بالأحرى رأس مالها البشري، وهنا نركز على الطبقة المثقفة أو ما يعرف بنخبة المجتمع من خريجي المعاهد والجامعات، حيث أن الفجوة الاقتصادية تكمن في غياب الاستثمار في هذه الموارد، وهو ما أكده رائد الفكر الحديث **مالك بن نبي** من خلال دراساته المتعلقة بالنهضة الفكرية والاقتصادية، حيث ركز على أن أساس النهضة ونقطة انطلاقتها تكمن في تشييد الإنسان المؤهل والقادر على تحقيق النهضة عن طريق ترسيخ بعض الأفكار في ذاته من بينها "فكرة أهمية العمل على المال" و "فكرة المسؤولية الاجتماعية واجب الجميع من خلال أولوية الواجبات على الحقوق" (فلاق و مداح، 2017، صفحة 23).

وقد أكد **ثيودور شولتز** من خلال نظرية رأس المال البشري أن الاستثمار في معرفة الأفراد وقدراتهم قد انعكس عنه تحقيق معدلات أسرع للنمو في المجتمعات الغربية مقارنة بما حققه الاستثمار في رأس المال المادي، وهو ما أكده جاري بيكر من خلال اهتمامه بدراسة مختلف أشكال الاستثمار في رأس المال البشري كالتعليم، الرعاية الصحية والهجرة، مركزا بصورة خاصة على عامل التدريب كصورة من صور الاستثمار في رأس المال البشري(بن صوشة، 2013، صفحة 144).

قياسا بما سبق ذكره يمكن القول بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل تهديدا مباشرا للأمن الاقتصادي لدول جنوب المتوسط، كونها أصبحت وسيلة لاستنزاف المصدر الحقيقي للتنمية والمتمثل في رأس المال البشري الذي يعد مصدر قوة لدول جنوب المتوسط،يتطلب الاهتمام به والاستثمار في قدراته وإمكاناته مقارنة بدول الشمال التي تعاني عجزا من حيث هذا المصدر، باعتبار أن فئة الشيخوخة تشكل النسبة الأكبر لمجتمعاتها.

من جهة أخرى فإن التوافد الكبير للمهاجرين غير الشرعيين قد دفع أرباب العمل إلى استغلال هذه الفئات للعمل بطرق مخالفة للقوانين وحقوق الإنسان،كالعمل لساعات طويلة مقابل أجر زهيد وغياب التأمينوهو ما يعود بالفائدة على أرباب العمل، في مقابل ذلك قد يمس بالأمن الاقتصادي ولا سيما من ناحية التراجع في عمليات توظيف مواطني دول الشمال وبالتالي ارتفاع في مستويات البطالة.

3.3 على المستوى الاجتماعي

وهو البعد المباشر الذي تستهدفه التهديدات التي تعكسها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ويتجلى ذلك من خلال مخلفات هذه الظاهرة التي تمس الكيان الاجتماعي لكل من دول المصدر والمقصد كانتشار الآفات الاجتماعية الخطيرة وفي مقدمتها التزوير، المتاجرة بالمخدرات، الرشوة، الدعارة، السرقة وكل أشكال الاعتداءات التي يعاقب عليها القانون، كذلك من بين انعكاساتها الخطيرة أنها وسيلة تسهل من مهمة فرار المجرمين المبحوث عنهم من قبل أجهزة الأمن، وهذا ما قد يؤدي إلى ارتفاع نسب الجريمة لا سيما على مستوى دول المصدر أو دول المعبر، والأخطر من ذلك أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتجه لأن تكون موروثا اجتماعيا وبخاصة لدى فئة الشباب بل وحتى القصر بمختلف مستوياتهم الاجتماعية والثقافية.

وقد أدى الانتشار الواسع لفكرة الهجرة غير الشرعية في مجتمعات دول الجنوب في تنامي مختلف أشكال الجريمة المنضمة، ولاسيما ما تعلق بجريمة الاتجار بالبشر التي غالبا ما تربطها علاقة بجرائم أخرى، وهو ما أشار إليه مكتب الشرطة الأوروبي "يورو بول" حيث قدم تقريرا خلال سنة 2015 يوضح فيه مستوى ارتباط المشتبه بهم في تهريب المهاجرين بجرائم أخرى نوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 02: اعمد بيانية توضح نسب ارتباط المشتبه فيهم بتهريب المهاجرين بالجرائم الأخرى

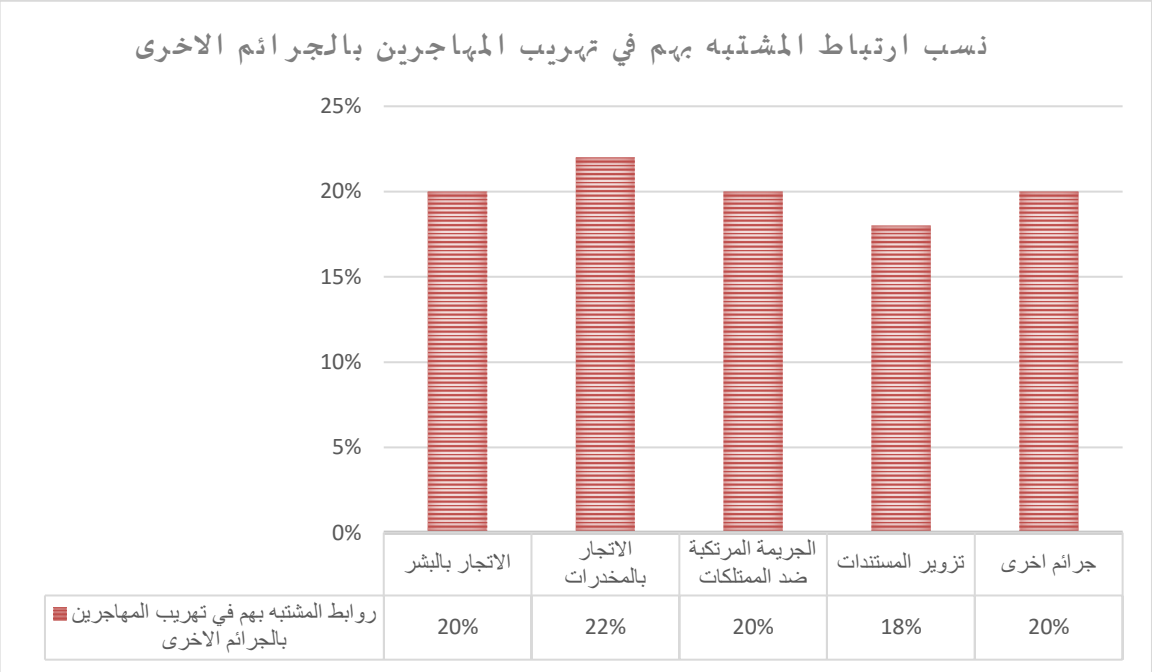

المصدر: EUROP RAND، تحديات متعددة الجوانب وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط، الرابط:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE222/RAND_PE222z1.arabic.pdf

إذن بناء على الشكل رقم 02 يتضح مدى ارتباط المشتبه بهم في تهريب المهاجرين غير الشرعيين بالعديد من الجرائم الخطيرة يأتي في مقدمتها الاتجار بالمخدرات ب22 بالمائة، الاتجار بالبشرب20بالمائة، الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات ب20 بالمائة، وتزوير المستندات ب18بالمائة، إضافة إلى ارتباطهم بجرائم أخرى قدرت ب 20 بالمائة، وهي كلها مؤشرات تفسر حجم التهديد الذي تعكسه ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الاستقرار الأمني لدول المتوسط باعتبار أنها أصبحت تشكل ملاذا لمختلف الشبكات الإجرامية لتسهيل وتوسيع ممارساتها الإجرامية، معتمدة على هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة لتغطية العديد من الأعمال الإجرامية من الرقابة والمتابعة الأمنية، وهو ما من شأنه أن يحدث فجوة امنية في إقليم المتوسط، الأمر الذي يتطلب اعتماد استراتيجيات تمكن من كبح أعمال شبكات تهريب المهاجرين والحد من ممارساتهم الإجرامية.

كما قد أفادت تقارير مكتب اليورو بول بأن 90 بالمائة من المهاجرين المتجهين إلى الاتحاد الأوروبي يعتمدون على ما يعرف ب: "خدمات تيسير" المقدمة من طرف مجموعات إجرامية والتي حققت من وراء هذه النشاطات دخلا قدر بحوالي 3 إلى 6 مليار يورو خلال عام 2015(ماكنيرني، باولي، و كليمنت، 2017، صفحة 11).

من جهة أخرى فقد عكست سلسلة الرحلات غير الشرعية اللامتناهية عبر إقليم المتوسط العديد من الوفيات والمفقودين في صفوف المهاجرين، وهو ما أكدته تقارير صادرة عن "مشروع المهاجرين المفقودين" وسنحاول توضيح جانب من مضمون هذه التقارير حول عدد الوفيات والمفقودين في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03: أعمدة بيانية توضح عدد الوفيات والمفقودين في صفوف المهاجرين غير الشرعيين 2020/2015

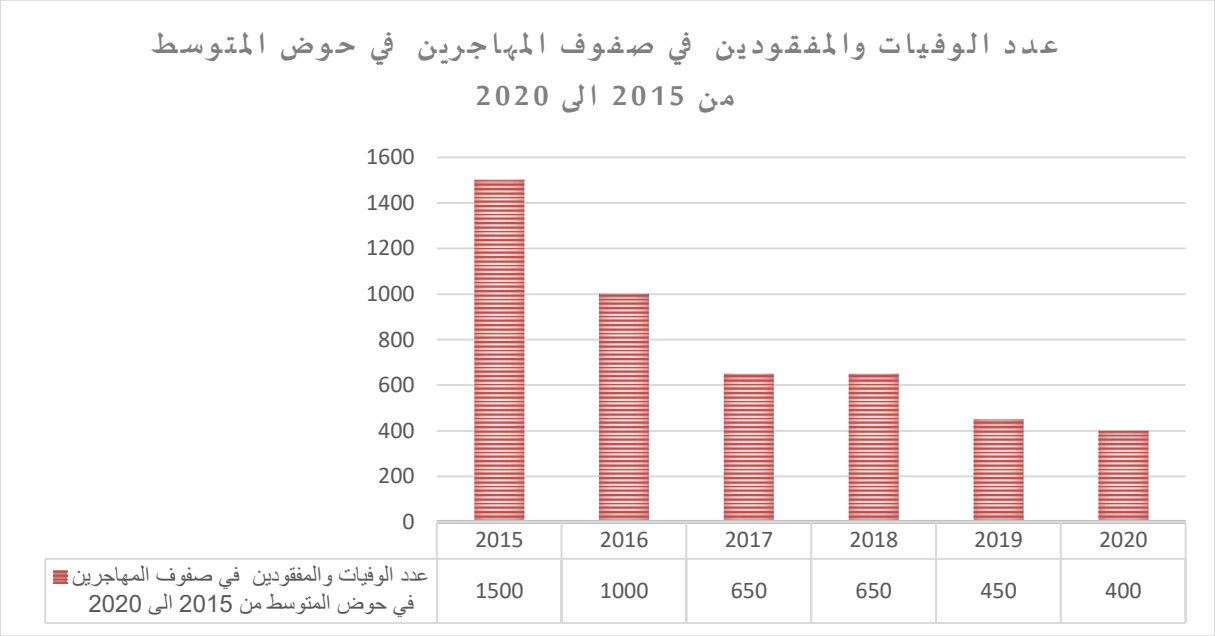

المصدر: عربي BBC NEWS، ***الهجرة غير الشرعية: مئات المهاجرين يلقون حتفهم في البحر المتوسط منذ عام 2015، الرابط:***https://www.bbc.com/arabic/world-53987245

من خلال الشكل رقم 03 يتضح أن سنة 2015 كانت الأكثر مأساوية من حيث عدد الوفيات والمفقودين في صفوف المهاجرين في حوض المتوسط،حيث بلغ حوالي 1500 ما بين وفاة ومفقود، وفي 2016 وصل إلى ما يزيد عن 1000، وشهد إقليم المتوسط تراجع تدريجي من حيث عدد الوفيات والمفقودين بداية من سنتي 2017 و2018 ليصل إلى حوالي 600 إلى 700 ما بين وفاة ومفقود، ونفس الأمر شهدته سنتي 2019 و2020 حيث تراجع عدد الوفيات والمفقودين في حوض المتوسط إلى أقل من 500(عربي BBC NEWS، 2020). وكل هذه الأرقام توضح حجم المأساة الإنسانية التي أحدثتها ولا زالت تحدثها ظاهرة الهجرة غير الشرعية على مستوى الضفة المتوسطية والتي راح ضحيتها الآلاف من مختلف الأجناس والفئات العمرية، وبالرغم مما شهدته السنوات الأخيرة (2020/2019) من تراجع في عدد الوفيات والمفقودين مقارنة بالسنوات السابقة، وقد يعود السبب في ذلك إلى الأزمة الصحية التي حلت بمختلف دول العالم متمثلة في وباء كورونا، هذا الأخير ساهمت انعكاساته ولو نسبيا في الحد من التوافد الكبير للمهاجرين إلى الضفة الشمالية التي كانت تصنف ضمن أخطر البؤر التي ينتشر فيها الوباء، يضاف إلى ذلك عديد الإجراءات

الأمنية المتخذة خلال تلك المرحلة كتشديد للرقابة على الوافدين من الدول الأخرى ولا سيما القادمين عبر الرحلات البحرية السرية في ضل التجميد الذي مس الرحلات البرية والبحرية والجوية والذي شهدته دول أوروبا بصفة خاصة خلال تلك المرحلة.

3.4على المستوى الصحي

يتجلى تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن الصحي لدول المعبر كالجزائر، تونس، المغرب وتركيا، وأيضا لدول المقصد كفرنسا، إيطاليا وإسبانيا، قياسا بالوضع الصحي الراهن في المناطق التي تشهد اضطرابات سياسية وأمنية كدول الساحل الافريقي وكذلك ليبيا وسوريا، باعتبار أن مجتمعات هذه الدول هم الفئة الأكثر إقبالا على الهجرة نحو الضفة الشمالية، وهو ما من شأنه أن يساهم في تنقل وانتشار لبعض الأمراض المعدية كفقدان المناعة المكتسبة أو ما يعرف بفيروس السيدا، إضافة إلى ذلك يشكل الوضع المزي الذي يمر به المهاجرون سواء في دول المعبر أو المقصد كغياب الرعاية الصحية والاستقرار في البيوت القصديرية عاملا رئيسيا في تفشي بعض الأوبئة الخطيرة كالتيفوئيد وداء السل (بوزيد، 2015، صفحة 62)،وغيرها من الأوبئة الفتاكة آخرها وأخطرها وباء كورونا الذي ولد أزمة صحية عالمية،لاسيما وأن المهاجرين غير الشرعيين لا يخضعون للرقابة الصحية وهو ما يشكل تهديدا بالنظر لطبيعة المخرجات التي قد تنعكس عن استمرارية ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي قد تمس الكيان السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والصحي، يمكن من خلال القول بأن هذه الظاهرة باتت تشكل تهديدا مباشرا للأمن الوطني والإقليمي في المتوسط.

إذن بالنظر لطبيعة المخرجات التي قد تنعكس عن استمرارية ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي قد تمس الكيان السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والصحي، يمكن من خلال القول بأن هذه الظاهرة باتت تشكل تهديدا مباشرا للأمن الوطني والإقليمي في المتوسط.

خاتمة

إذن من خلال تحليلنا لهذه الدراسة يتضح أن التباين من حيث الاستقرار السياسي، الاقتصادي والاجتماعي بين ضفتي المتوسط أدى إلى تباين في مستوى استقرار البيئة الأمنية بين دول شمال وجنوب المتوسط، وهو ما شكل دافعا مباشرا لدى مجتمعات دول الجنوب لا سيما تلك التي تشهد نزاعات مسلحة للتوجه نحو بيئة أكثر أمنا واستقرارا، ولو بطرق مخالفة للقوانين والتشريعات في صورة الهجرة غير الشرعية التي باتت تشكل مصدرا مباشرا لتهديد البيئة الأمنية لإقليم المتوسط بما فيها دول المصدر، المعبر والمقصد بالنظر لطبيعة هذه الظاهرة التي تحمل مخرجات غالبا ما تنعكس على تحريك وتطوير مستويات الجرائم المنظمة المهددة للأمن الوطني، الإقليمي والدولي، وعليه فقد خلصنا إلى بعض النتائج المتعلقة بموضوع دراستنا، كما سنحاول تقديم بعض التوصيات التي لها علاقة بعملية الحد من تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديدا أمنيا.

1. **النتائج:**

من أهم النتائج التي خلصنا إليها من خلال تحليلنا لهذه الدراسة ما يلي:

- أن التباين في مستويات الاستقرار السياسي، الأمني، الاقتصادي والاجتماعي بين دول شمال وجنوب المتوسط أدى إلى إفراز مخرجات تهدد البيئة الأمنية للمتوسط وفي مقدمتها الهجرة غير الشرعية.
- تشكل دول جنوب المتوسط وعلى رأسها سوريا شرقا وليبيا غربا مصدرا رئيسيا للمهاجرين غير الشرعيين، بينما تصنف بعض دول شمال إفريقيا كمصدر ثانوي وغالبا ما تكون بمثابة مناطق عبور.
- تعكس عملية تنظيم الرحلات للمهاجرين غير الشرعيين وجها من أوجه الجرائم المنظمة في صورة التهريب والمتاجرة بالبشر المحرمة وطنيا، إقليميا ودوليا.
- تعد سنة 2015 المرحلة الأكثر مأساوية من حيث عدد الوفيات والمفقودين في المتوسط، والذي وصل إلى حوالي 1500 ما بين وفاة ومفقود، بينما تراجع العدد إلى أقل من 500 منذ سنة 2019.
- يؤدي استمرار ديناميكية الهجرة غير الشرعية إلى طرح انعكاسات تهدد الأمن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والصحي، وهو ما من شأنه أن يخل باستقرار البيئة الأمنية الوطنية والإقليمية للمتوسط.

2. التوصيات:

أما من حيث التوصيات التي سنقدمها فتدخل في إطار معالجة الظاهرة محل الدراسة وتتمثل فيما يلي:

- ضرورة إعادة تفعيل سياسة التعاون جنوب جنوب للحد من التوترات السياسية والأمنية في جنوب المتوسط،ولمعالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة التي باتت تشكل الدافع المباشر لشيوع ظاهرة الهجرة غير الشرعية،في ظل تحيز المجتمع الدولي لخدمة مصالح الدول المهيمنة على حساب دول الجنوب.
- إعادة تعديل المفاهيم الغربية المتحيزة المتعلقة بعملية التنمية بما يتوافق مع متطلبات التنمية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لدول الجنوب، والسعي لبناء تنمية نابعة من الذات للتحرر من قيود التبعية الغربية، ولتحقيق تنمية شاملة كفيلة بالحد من تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- العمل على تنمية وتطوير قدرات الموارد البشرية وبخاصة فئة الشباب وفي مقدمتها الطبقة المثقفة أصحاب الكفاءات، والاستثمار في قدراتهم لبناء تنمية متكاملة باعتبارهم يمثلون رأس المال الحقيقي لعملية التنمية ومصدر قوة لدى دول الجنوب، يأتي هذا كاستراتيجية للحد من استنزاف هذا الصنف من الموارد عبر رحلات الهجرة المخالفة للقوانين والتشريعات.
- تعزيز التعاون الأمني الإقليمي لمحاربة الجريمة المنظمة وفي مقدمتها جريمة التهريب والمتاجرة بالبشر، من خلال سن قوانين ردعية والرفع من مستويات الرقابة والدوريات الأمنية لا سيما على مستوى حوض المتوسط، لتقديم الإسعافات

للحالات الإنسانية الطارئة من جهة، وللحد من نشاط المجموعات الإجرامية المنظمة للرحلات غير الشرعية من جهة أخرى.

إذن كانت هذه أهم التوصيات التي يمكن توظيف بعض منها كاستراتيجية تساهم في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحد من انعكاساتها على البيئة الأمنية لإقليم المتوسط.

قائمة المراجع:

1) أحمد الحمزة، و رقية العاقل. (01 01, 2020). الإرهاب الجديد في ليبيا. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 9*(1)، الصفحات 411-423.

2) أحمد جمال الصياد، جاد مصطفى البستاني، و عاطف محمود دبل . (03 01, 2021). *مسار ومآلات الصراع في شرق المتوسط*. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية. تاريخ الاسترداد 30 05, 2022، من https://democratic.de/?p=72082

3) أسامة بوزيد. (2015). الحوار الأطلسي المتوسطي: دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط (2001-2015). *(رسالة ماجستير غير منشورة)*. تيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة مولود معمري -تيزي وزو-.

4) الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). *المهاجرون -الحماية وليس التهميش-*. تاريخ الاسترداد 30 05, 2022، من https://www.un.org/ar/fight-racism/vulnerable-groups/migrants

5) الحرة. (14 03, 2021). *سوريا في 10 سنوات.. أرقام تكشف فظاعة القتل والانتهاكات*. تاريخ الاسترداد 02 06, 2022، من https://www.alhurra.com/syria/2021/03/14/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-10-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D9%81%D8%B8%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AA%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84

6) جويدة سعودي. (01 07, 2020). الإرهاب عبر الحدود وتداعياته على أمن المنطقة المغاربية بعد التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا ومالي. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 9*(2)، الصفحات 272-284.

7) رياض بن صوشة. (01 08, 2013). الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية المستمرة في منظمات الأعمال. *دراسات اقتصادية، 7*(2)، الصفحات 139-155.

8) سعد الدين مشاور، و فوزية شنافي. (14 06, 2018). تطور مفهوم الهجرة: من ظاهرة سوسيو -اقتصادية إلى ظاهرة أمنية- قراءة في تحول المفهوم-. *مجلة الحوار الفكري، 13* (15)، الصفحات 191-228.

9) عائشة بوكليخة. (01 12, 2017). الدولة الفاشلة و تداعياتها على الأمن في المتوسط الحالة الليبية نموذجا. *معالم للدراسات القانونية والسياسية، 1* (2)، الصفحات 161-188.

10) عتيقة بلجبل. (01 01, 2013). الهجرة غير الشرعية والاستغلال البشري. *مجلة الاجتهاد القضائي، 6*(8)، الصفحات 41-52.

11) عربيBBC NEWS. (01 09, 2020). *الهجرة غير الشرعية: مئات المهاجرين يلقون حتفهم في البحر المتوسط منذ عام 2015*. تاريخ الاسترداد 11 06, 2022، منhttps://www.bbc.com/arabic/world-53987245

12) مايكل ج ماكنيرني، جياكومو بيرسي باولي، و ساره غراند كليمنت. (2017).Europ Rand *تحديات متعددة الجوانب وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط*. تاريخ الاسترداد 11 06, 2022، من https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE222/RAND_PE222z1.arabic.pdf

13) مجموعة البنك الدولي. (2021). الدول والاقتصاد. تاريخ الاسترداد 03 06, 2022، من https://data.albankaldawli.org/country

14) محمد بن عمارة. (03 10, 2016). مفهوم الجريمة المنظمة دوليا ووطنيا. *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 2*(4)، الصفحات 1-13.

15) محمد فلاق ، و عبد الهادي مداح. (30 06, 2017). دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية -قراءة لدراسات سابقة واقتراح نموذج للاستثمار في رأس المال البشري-. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 10* (3)، الصفحات 16-32.

16) مسعود دخالة. (01 10, 2014). واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها. *المجلة الجزائرية للسياسة العامة، 2*(3)، الصفحات 123-154.

17) مسيح الدين تسعديت. (30 09, 2020). مصطلح الهجرة غير الشرعية: دراسة نقدية على ضوء الحالة الجزائرية. *مجلة أبحاث قانونية وسياسية، 5*(1)، الصفحات 168-186.

18) نور الهدى بن بتقة. (20 06, 2018). تأثير التنظيمات المسلحة والإرهابية على مستقبل بناء الدولة في ليبيا. *مدارات سياسية*، *2*(2)، الصفحات 70-89.

19) هبري سحنين، و ميلود ولد الصديق. (31 05, 2021). الأزمة في ليبيا و أثرها على الأمن القومي الجزائري. *مجلة الدراسات الحقوقية*، *8*(1)، الصفحات 469-492.